الإجابة على اسئلة الاستبانة حول
تحديد الثغرات المحتملة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن و أفضل السبل لمعالجتها

المحور الأول: يرجى ذكر الثغرات المحتملة التي حددتها حكومتك/منظمتك في الإطار المعياري والتنفيذ العملي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن.

- **السؤال الأول: المساواة وعدم التمييز:-**

من قضايا حقوق الإنسان التي تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة الموقرة هي المساواة وعدم التمييز. حيث نص البند رقم (٥) في المادة (٣) من قانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين إلى التصدي لجميع أشكال التمييز والاقصاء التي يلاقيها المسن في الوسط العائلي والاجتماعي.

ونذكر في هذا الجانب دور مراكز الإيواء الخاصة بكبار السن حيث تقدم كافة خدماتها دون تمييز كالرعاية الصحية الأولية، والتعليم ومحو الأمية، وكذلك القراءة الصحيحة للقرآن الكريم، وعلاوة على ذلك الطاقة الاستيعابية الإيوائية بالتساوي بين الجنسين.

كما أن المساواة وعدم التمييز مطبقة في المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين فالتعليم ليس محصور لجنس دون الآخر ولا الخدمات الصحية الأولية والترفيهية بها نوع من التميز.

- **السؤال الثاني: العنف والإهمال وسوء المعاملة:-**

تعمل الحكومة الموقرة على تنفيذ سياسات وبرامج للوقاية من العنف والإهمال وسوء المعاملة لكبار السن. حيث أشار قانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين المادة (٣) البند رقم (٣) إلى التأكد على تكامل دور الأسرة والدولة ومؤسسات المجتمع المدني في رعاية المسنين. إضافة الى البند رقم (٥) من المادة نفسها والتي تنص على: " التصدري لجميع أشكال التميز والإقصاء التي يلاقيها المسن في الوسط العائلي والاجتماعي ".

منع العنف والإهمال الأسري وسوء المعاملة.

كما تشمل هذه الجهود توفير التوعية والتثقيف حول حقوق كبار السن والتدريب على كيفية التعامل معهم بشكل لائق إضافة إلى تعزيز التشريعات وفرض عقوبات صارمة على المعتدين والمتسببين في الإهمال وسوء المعاملة لكبار السن.

- **السؤال الثالث: الرعاية طويلة الأجل والرعاية التلطيفية:-**

تعزيز خدمات الرعاية لكبار السن من خلال توفير الرعاية طويلة الأجل متمثلة "بالإيواء الدائم". وفق تطوير برامج لتقديم الدعم والرعاية لكبار السن لتركز على تحسين جودة حياة المريض من خلال مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تساعد على تلبية الاحتياجات الطبية. كما يتم توفير الرعاية الصحية الأولية في المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين للمسنين كافة، وفيما يخص الرعاية التلطيفية لكبار السن الذين يعانون

من أمراض مزمنة يتم التركيز على تخفيف المعاناة لهم بشتى الطرق الممكنة والتعرف على مسببات عدم الراحة ومحاولة علاجه وعادة ما تكون بسبب مرض معين أو علاجاته مثل (العلاج الكيماوي) كما يمكن تقديم الرعاية التلطيفية في أي مرحلة علاجية.

ومن الجوانب التي يبذل بها الجهد وتساعد في ذات السياق ما يلي:

١. تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وضمان حصول المسنين على هذه الرعاية سواءً بمركز الإيواء الدائم أو من خلال المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين.
٢. زيادة الوعي عبر حملات تثقيفية إعلامية.

- **السؤال الرابع: الاستقلالية للمسنين بالبحرين:-**

تتمثل الاستقلالية لدى كبار السن بمملكة البحرين عبر حرية التعبير وصون الكرامة هذا إلى جانب تعزيز الوعي والتثقيف حول: " **حقوق المسنين** " وذلك عبر الحملات الإعلامية التي يتم نشرها في مختلف المناسبات المحلية والعالمية وبالأخص المعنية بكبار السن.

كما أن السلطة التشريعية قد أصدرت القانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين الذي يضمن حماية حقوق المسنين.

كما لا ننسى دور لمؤسسات النهارية لرعاية الوالدين التي تسعى لوضع برامج تهدف إلى تمكين المسنين وتوفير الدعم اللازم لهم للمشاركة الفعالة في المجتمع واتخاذ القرارات المستقلة.

- **السؤال الخامس: الحماية والأمن الاجتماعي (يشمل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية):-**

كفل القانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين حماية المسن عبر تضمينه عدداً من الفصول الخاصة بالعقوبات الرادعة حيث تم تفصيلها في الفصول الرابع والخامس من القانون سالف الذكر.

كما كفلت مملكة البحرين حماية المسن من التسول وذلك عبر صرف الضمان الاجتماعي لمستحقيه من المسنين محدودي الدخل لتأمين حياة آمنة ومستقرة له ولأفراد أسرته تكفيه عن الحاجة لمد يديه للآخرين.

- **السؤال السادس: التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات للمسنين:-**

تشمل الخيارات الأخرى لتعزيز حماية كبار السن ما يلي:

- توفير فرص التعليم والتدريب المستمر لكبار السن لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم.
- توفير برامج تعليمية خاصة بالمسنين تهدف إلى تعلم مهارات جديدة وتعزيز معرفتهم.
- تشجيع المسنين على المشاركة في الأنشطة التعليمية والثقافية لتعزيز التواصل الاجتماعي والاندماج في المجتمع.
- توفير الدعم اللازم للمسنين في حالة الحاجة إلى المساعدة في التعلم والتدريب.
- توفير الفرص للمسنين للمشاركة في الأنشطة التطوعية والتعلم المجتمعي لتعزيز الشعور بالفخر والانتماء.

- **السؤال السابع: الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل:-**

من اختصاص وزارة العمل

- **السؤال الثامن: الوصول إلى العدالة:-**

من اختصاص وزارة العدل والسلطة القضائية والسلطة التشريعية.

- **السؤال التاسع: مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة بالبحرين:-**

يتعاون كبار السن في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتهم في مختلف المجالات. حيث تتم مشاركتهم في العمل التطوعي والتعليم والتدريب والإبداع والابتكار، وهناك المشاريع التنموية التي تتبناها المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين والتي تعود بالنفع لكبار السن.

- **السؤال العاشر: الأمن الاقتصادي للمسنين:-**

من السياسات التي قامت بها حكومة مملكة البحرين بهدف استدامة الأمن الاقتصادي للمسنين التالي:

١. المعاشات التقاعدية والتي تدفع بشكلٍ شهري.
٢. الرعاية الصحية المجانية.
٣. الضمان الاجتماعي.

ولتعزيز حماية الأمن الاقتصادي للمسنين تم توفير عدة برامج تدريبية توعوية اقتصادية بصورة شاملة معمقة، تتم المحصلة النهائية منها بتعلم المسن كيفية الادخار وتحديد التكاليف لتقليصها والتخطيط المالي والاستثمار، كذا يتم توفير التدريب والتعليم المستمر لتحسين قدرات المسن في سوق العمل.

- **السؤال الحادي عشر: الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية:-**

من اختصاص وزارة الصحة.

- **السؤال الثاني عشر: الإدماج الاجتماعي:-**

يتم الإدماج الاجتماعي للمسنين من خلال إنتشار المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين في مختلف محافظات المملكة حيث تسمح للمسنين بممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم والمشاركة بالمجتمع بكل فعالياته بشكلٍ عادل ومتساوٍ، وأساسًا جاءت فكرة المؤسسات النهارية على ضوء مؤسسات مجتمعية تنشأ في وسط الإحياء لتعزيز المفهوم الاجتماعية.

ويشمل ذلك الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والسكن والرعاية الصحية والمشاركة في الحياة العامة والثقافية. لذا ولتعزيز مفهوم الإدماج الاجتماعي تم تطوير السياسات العامة والبرامج الاجتماعية التي تركز على زيادة أطر التعاون بين الإفراد في العائلة الواحدة.

- **السؤال الثالث عشر: إمكانية الوصول والبنية التحتية والموئل (النقل والإسكان):-**

من اختصاص وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

- **السؤال الرابع عشر: المشاركة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار:-**

اضمان مشاركة المسن في صنع القرار هو حق مكفول ضمن حقوق الإنسان، حيث تتمثل في المشاركة مع الأفراد في الأنشطة والعمليات التي تؤثر على حياتهم ومكتسباتهم.

كما يتمتع المسنون بحق المشاركة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار بنفس القدر بين باقي فئات المجتمع فيشمل ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية والمشاركة في الحوارات العامة والانخراط في العمل التطوعي الاجتماعي.

وفي عمليات صنع القرار للمسنين أمراً مهماً:

١. تعكس المشاركة كرامة وقيمة المسن والمساوة بين كافة الأطراف.
٢. المشاركة تمنح المسن المحافظة على استقلاليته وتشعره بحالة الارتياح النفسي والعصبي.
٣. ينقل خبراته العملية والعلمية للأجيال.
٤. تحسن من القرارات الصادرة بحق المسن نفسه.

المحور الثاني: خيارات بشأن أفضل السبل لمعالجة الثغرات

- **السؤال الأول: يرجى ذكر كيفية تعامل حكومتك/منظمتك مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان (على سبيل المثال: هيئات معاهدات الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والآليات الإقليمية)، وتحديداً فيما يتعلق بكبار السن. (٥٠٠ كلمة):-**

تعمل حكومتنا الموقرة على تفعيل الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتهتم بشكل خاص بحماية حقوق كبار السن.

أولاً: فيما يتعلق بمعاهدات الاستعراض الدوري الشامل، فقد قدمت حكومتنا تقارير دورية تفصيلية تتعلق بالتزاماتها في مجال حقوق كبار السن. كما يتم تنفيذ التوصيات الصادرة من الدول الأعضاء والتوصيات العامة التي تصدرها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن.

كما تعزز الحكومة التعاون مع الآليات الدولية الأخرى، مثل آلية الشكوى الفردية والآلية الاختيارية لبروتوكول الشكوى الاختيارية لمعاهدة حقوق الإنسان.

ثانيًا: فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، فإن الحكومة تعمل على تطبيق الإجراءات الخاصة المتعلقة بالعنف والإهمال وسوء المعاملة لكبار السن، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة لهم وسن قانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين والذي بدوره يضمن حماية حقوق المسنين.

ثالثًا: فيما يتعلق بالآليات الإقليمية، فإن الحكومة تعزز التعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بحقوق كبار السن، كما تعمل الحكومة أيضًا على تبادل المعلومات والخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى في هذه الآليات الإقليمية.

وبشكل عام يتم تنفيذ هذه الآليات الدولية والإقليمية بشكل منتظم ومستمر، وتلعب دورًا هامًا في تعزيز حقوق كبار السن. ومن خلال التعاون والتنسيق مع هذه الآليات، تعمل حكومتنا الموقرة على تعزيز حماية حقوق كبار السن والتصدي لأي انتهاكات قد تحدث.

- **السؤال الثاني: هل أدت تلك المشاركات إلى تأثير إيجابي في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن؟ يرجى التفصيل. (٥٠٠ كلمة):-**

تعاملت حكومتنا الموقرة بجدية مع تحديد الثغرات المحتملة في حماية حقوق كبار السن وسبل معالجتها. حيث تم تنفيذ سياسات وبرامج للوقاية من العنف والإهمال وسوء المعاملة لكبار السن، وتعزيز حماية كبار السن من خلال توفير الرعاية طويلة الأجل والرعاية التلطيفية.

حيث يتم تفعيل الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في التعامل مع حماية حقوق كبار السن ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون البناء.

كما أن للمشاركات تأثير في تعزيز حماية حقوق كبار السن كان إيجابيًا بشكل عام. تم تحقيق تغييرات إيجابية في السياسات العامة والاستراتيجيات المتبعة لتنفيذ البرامج لحماية حقوق كبار السن.

يتم تعزيز الوعي عبر التغطيات الإعلامية التي يتم نشرها بين فترة وأخرى للتوعية بحقوق كبار السن والتحديات التي يواجهونها في مجتمعنا. وتنظيم حملات توعية وتثقيف للجمهور بشأن حقوق كبار السن وأهميتها. بالإضافة إلى دعم المؤسسات النهارية لرعاية الوالدين في ذات الجانب المعرفي.

إضافة إلى ذلك مواصلة العمل على ذات النهج لرؤية متميزة في العمل على تعزيز حماية حقوق كبار السن ومعالجة الثغرات المحتملة. وباستمرارية تعزيز التوعية العامة وتحسين الوصول إلى الخدمات والدعم المتاح لكبار السن. كما أنه يتم تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية لتبادل الخبرات وتعزيز حقوق كبار السن. والاستمرار في تنفيذ سياسات وبرامج فعّالة للوقاية من العنف والإهمال وسوء المعاملة لكبار السن.

- **السؤال الثالث: ما هي الخيارات الأخرى التي يمكن النظر فيها لتعزيز حماية كبار السن؟ يرجى التفصيل. (٥٠٠ كلمة):-**

هناك العديد من الخيارات التي يمكن تسليط الضوء عليها لتعزيز حماية كبار السن وضمان حقوقهم. وتشمل هذه الخيارات:

١. **توفير الرعاية الصحية المناسبة:** عن طريق توفير رعاية صحية عالية الجودة ومتاحة لكبار السن. يجب أن تتضمن هذه الرعاية الوقاية من الأمراض المزمنة، والعلاج اللازم "التدخل السريع".

٢. **توفير الدعم الاجتماعي والنفسي:** عبر توفير الدعم الاجتماعي والنفسي لكبار السن. يمكن أن يشمل ذلك برامج الدعم النفسي والاجتماعي، والتوجيه والمشورة، والأنشطة الاجتماعية الترفيهية. يمكن أن يكون للدعم الاجتماعي والنفسي تأثير إيجابي على الصحة العامة لكبار السن.

٣. **تعزيز الوعي والتثقيف:** تعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق كبار السن والتحديات التي يواجهونها. وأن يكون هناك تركيز على تعزيز الوعي بقضايا مثل العنف والإهمال وسوء المعاملة التي قد تواجه كبار السن.

٤. **تشجيع المشاركة المجتمعية:** تشجيع وتمكين كبار السن من المشارة في الحياة المجتمعية. وتوفير فرص للمشاركة في الأنشطة والبرامج بشكلً مستمر، وكذلك في العمل التطوعي الاجتماعي. يمكن للمشاركة المجتمعية أن تعزز الشعور بالانتماء والقيمة الذاتية لكبار السن.

٥. **الحق في العيش بكرامة:** يتم عبر منع أي تمييز أو إهانة لكبار السن، ويجب أن يتم توفير الدعم اللازم للحفاظ على الكرامة الشخصية والاستقلالية لكبار السن.

٦. **تعزيز الحماية القانونية:** باتخاذ الحكومات إجراءات قانونية لحماية حقوق كبار السن. يجب أن يتم تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق كبار السن، ويجب أن يتم معاقبة أي انتهاكات لهذه الحقوق.

- **السؤال الرابع: إن أمكن، ما هو تقييمك لحماية حقوق الإنسان لكبار السن الأشخاص وفقا للمواثيق الإقليمية والدولية؟ (٥٠٠ كلمة):-**

وفقًا لما تنتهجه حكومة مملكة البحرين لحماية حقوق كبار السن فإن مملكة البحرين تلتزم بتنفيذ عدة مواثيق تهدف إلى حماية حقوق كبار السن

فيما يتعلق بالمواثيق الدولية، على سبيل المثال، تعتبر البحرين طرفًا في اتفاقية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تلتزم بحماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك كبار السن الذين يعانون من إعاقات. وعلاوة على ذلك، فإن البحرين تلتزم أيضًا بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الشيخوخة، التي تهدف إلى حماية حقوق كبار السن وتعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع.

وفيما يتعلق بالمواثيق الإقليمية، فإن مملكة البحرين تلتزم بتنفيذ اتفاقية القاهرة لحقوق الإنسان في إفريقيا، واتفاقية حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى حماية حقوق كبار السن وتعزيز رفاهيتهم. وعلاوة على ذلك، فإن البحرين تلتزم أيضًا بتنفيذ اتفاقية العمل العربية، التي تهدف إلى حماية حقوق العمال الكبار في المنطقة العربية.

لذا، فإن اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز حماية حقوق كبار السن وتعزيز رفاهيتهم. وتعزيز الوعي حول حقوق كبار السن والتوعية بالتحديات التي يواجهونها، تعتبر من أهم الجوانب التي تهتم بها حكومة مملكة البحرين.

بشكلً عام، هناك تعاون وتنسيق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز حماية حقوق كبار السن. يتم من خلالها تعزيز الوعي وتعميقه بالمجتمع وطبقاته وتوعية الجمهور بحقوق كبار السن وتشجيع المشاركة الفعالة لهم في صنع القرار وتصميم السياسات التي تؤثر على حياتهم.

وفي النهاية، يجب أن تكون حماية حقوق كبار السن أولوية قصوى، ويجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الثغرات المحتملة وتحسين اوضاعهم.